جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النظم الانتخابية و التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية .

من إعداد الطالبان:

- عبد المالك زغود
- تامر عجرود

إشراف الأستاذ:

- بارة سمير

الموسم الجامعي: **2014/2013**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ولو شآء ربّك لجعل النّاس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربّك٠ ولذلك خلقهم وتمّت كلمة ربّك لأملأنّ جهنّم من الجنّة والنّاس أجمعين﴾

صدق الله العظيم

[**سورة هود**، الآيتان: 118- 119].

تشكر

نهدي ثمرة الجهد إلى الأستاذ المشرف أولا وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة
ونخص بالذكر زملائنا خالد ومالك ،وإلى عمال المكتبة الذين كان لهم الفضل في,
مساعدتنا ، كذلك الأساتذة الذين قدموا لنا الكثير من النصائح ،كما نشكر كذلك جميع
الطلبة الذين ساعدونا ولو بالقليل ،كما لاننسى أصحاب المكاتب الذين قامو بدور جبار في
كتابة وطباعة المذكرة .

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار المـــــفاهيمي للنظم الانتـخابية

المبحث الأول:مفهوم النظام الانتخابي

المطلب الأول: تعريف النظم الانتخابية و الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي

-الفرع الأول: تعريف النظم الانتخابية

-لفرع الثاني: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابية

الفقرة الأولى: مبدأ العدالة والمساواة

الفقرة الثانية: مبدأ التمثيل الحقيقي

المطلب الثاني: أهمية النظم الانتخابية

الفقرة الأولى: الأهمية السياسية

الفقرة الثانية: الأهمية الإدارية

الفقرة الثالثة: الأهمية الاجتماعية

المطلب الثالث: العلاقة بين النظم الانتخابية و النظام الحزبي

المبحث الثاني:أنواع النظم الانتـخابية

المطلب الأول: النظام الإنتخابي بالأغلبية

-الفرع الأول: نظام الفائز الأول

-الفرع الثاني: نظام الكتلة والكتلة الحزبية

-الفرع الثالث: نظام الصوت البديل

-الفرع الرابع: نظام الجولتين

المطلب الثاني: نظام التمثيل النسبي

-الفرع الأول: نظام القائمة النسبية

-الفرع الثاني: نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل

المطلب الثالث: الأنظمة المختلطة

-الفرع الأول: نظام العضوية المختلطة

أ -لفرع الثاني :النظام المتوازي

المطلب الرابع: الأنظمة الانتخابية الأخرى

-الفرع الأول: نظام الصوت الوحيد غير المتحول

-الفرع الثاني: نظام الصوت المحدود ونظام بوردا

الفصل الثاني : أثر النظم الانتخابية على التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية.....ص30

المبحث الاول: إستقراء نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر من 1997الى 2012

المطب الاول: تشريعيات 1997

المطلب الثاني: تشريعيات 2002

المطلب الثالث :تشريعيات 2007

المطلب الرابع :تشريعيات 2012

المبحث الثاني:نموذج تطبيقي(تشريعات ورقلة 2012

المطلب الأول:تطبيق نظام القائمة النسبية

المطلب الثاني :تطبيق نظام الكتلة الحزبية ونظام الحزب الواحد المتحول

- الفرع الاول:تطبيق نظام الكتلة الحزبية
- الفرع الثاني :تطبيق نظام الصوت الواحد المتحول

المطلب الثالث:انعكاسات نظام التمثيل النسبي ونظام الاغلبية على التمثيل داخل المجلس الشعبي الوطني

الخاتمة

مقدمة:

تعتبر مسألة انتقاء النظام من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي ،ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني ،حيث أن النظم الانتخابية تميل إلى الديمومة ،في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة،وعلى الرغم من إن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخرا من خلال عملية مدروسة إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى، ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي ،كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية ،أو استجابة لميول شائع ،أو بسبب تحويل تاريخي مفاجئ.

تستند نزاهة العملية الانتخابية ،بشكل رئيسي ،على النظام الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة ،ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين الوقوف على الكيفية التي من خلالها يتم إدارة الانتخابات والإعلان على نتائجها،وعليه تشكل الانتخابات العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث ،باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم .

وقد تختلف طريقة حساب توزيع المقاعد في المجالس الشعبية الوطنية من دولة إلى أحرى،حيث انه لا يفرض على دولة إتباع نظام انتخابي معين ،فكل دولة تختار نظام انتخابي يناسبها ،وسنقف في موضوعنا هذا عند أهم النظم الانتخابية المعتمدة وكيفية توزيع المقاعد داخل الهيئة التشريعية.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث ،وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة ،مع تحديد الخصائص التي يتميز بها النظام الانتخابي .كذلك المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر ،منخلا مقارنتها مع بعضها البعض ،بغرض الوصول في إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة ،،وقد استعنا بهذا المنهج لدراسة مختلف النظم الانتخابية المطبقة في أنحاء العالم .

ومن الأسباب المؤدية لاختيارنا هذا الموضوع هي أولا أسباب موضوعية ،وهي الفضول والتساؤل جول كيفية حساب توزيع المقاعد في البرلمان ،وبالظبط الطريقة المتبعة في ذلك أما الأسباب الأخرى فهي ذاتية ،وتتمثل في الاهتمام بما يجري في الساحة السياسية وما يحدث من تغيرات على مستوى الأنظمة في العالم .

لقد أنصب اهتمامنا بالإطلاع على أهم الكتب التي تطرقت لموضوع النظم الانتخابية ،ككتاب النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام

الانتخابي)لعبدو سعد وعلي مقلد ونعمة إسماعيل،بالإضافة إلى كتاب (أشكال النظم الانتخابية)لصاحبه أندرو رينولدز وآخرون الذي يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة النظم الانتخابية وصولا إلى كتاب (النظم الانتخابية المعاصرة [دراسة مقارنة])،لصاحبه بلال أمين زين الدين .

أما عن الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع فقد اطلعنا غلى مذكرة ماجستير بعنوان (النظم الانتخابية أثرها على التمثيل السياسي في الجزائر) ،من إعداد لرقم رشيد ،كذلك مذكرة (إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر)،لصاحبها سويقات عبد الرزاق .

إن الآلية المناسبة التي تمكن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية هي الانتخابات فهي التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه ،لذلك طرحنا الإشكال التالي : فيما تتمثل النظم الانتخابية وكيف يتم التمثيل داخل الهيئة التشريعية ؟.
وينبع من هذا الإشكال تساؤلات فرعية وهي :

- ما مفهوم النظام الانتخابي وما علاقته بالتمثيل الحزبي ؟
- كيف ساهم النظام الانتخابي في ترجمة الأصوات ؟

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظم الانتخابية

سنتناول في هذا الفصل مبحثان،الاول نتناول فيه مفهوم النظام الانتخابي ويندرج تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب ،نذكر في الاول تعريف النظم الانتخابية والاسسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي،والثاني نذكرفيه أهمية النظم الانتخابية والثالث نذكر فيه العلاقة بين النظم الانتخابية والنظام الحزبي، هذا في ما يتعلق بالمبحث الاول، أما الثاني فسنتطرق فيه الى أنواع النظم الانتخابية ، ويندرج تحت هذا المبحث أربعة مطالب الاول نذكر فيه نظام الإنتخاب بالاغلبية حيث يتضمن هذا المطلب أربعة فروع (الأول نظام الفائز الأول ، الثاني نظام الكتلة والحزبية، الثالث نظام الصوت البديل، الرابع نظام الصوت البديل) والثاني نذكر فيه نظام التمثيل النسبي، حيث يتضمن هذا المطلب فرعين (الأول نظام القائمة النسبية والثاني نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل) والمطلب الثالث نذكر فيه الأنظمة المختلطة حيث يحتوي هذا المطلب فرعين(نظام الصوت الوحيد الغير متحول أما الثاني بعنوان النظام المتوازي) أما المطلب الرابع نذكر فيه الأنظمة الانتخابية الأخرى، حيث يحتوي هذا المطلب فلاعين(الاول نظام الصوت الوحيد غير المتحول أما الثاني يحمل عنوان نظام الصوت المحذوف ونظام بوردا).

المبحث الأول:مفهوم النظام الانتخابي

المطلب الأول: تعريف النظم الانتخابية و الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي

تختلف وسائل إسناد السلطة من دولة لأخرى، ومن نظام سياسي لأخر، إلّا أنها تنحصر في نوعين رئيسيين، أحدهما في الوسائل الديمقراطية بينما يتمثل الآخر في وسائل غير ديمقراطية.

الوسائل غير الديمقراطية هي الوراثة والإختيار الذاتي لشخص الحاكم والإنقلاب. أما الوسائل الديمقراطية فتتمثل أساسا في الانتخاب الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة، مما جعله يحتل مكانة بارزة، إذ اهتمت به مختلف الأنظمة السياسية وفقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص وصدرت التشريعات المنظمة لأحكامه، حتى أصبح مجال الانتخابات يمثل نظاماً مستقلاً.

وإذا كان الانتخاب من بين الطرق الديمقراطية لإسناد السلطة أو البقاء فيها، فأنه لا يمكن ان يكتسب هذه القيمة إلا إذا أقترن بوجود نظام انتخابي عادل يضمن للناخب حق الاقتراع، وللمترشح حق الترشح الحر، و يحقق المساواة بين الناخبين من جهة، والمترشحين من جهة أخرى، فهو عماد الديمقراطية النيابية، والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي وإداري واجتماعي. [1]

الفرع الأول: تعريف النظم الانتخابية

يعرف النظام الانتخابي بأنه قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب، أو هو مجموعة الأساليب أو الطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

كما يعرّفهم" دافيد فاريل" بأنه << النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة >>. و يحرص فاريل على التمييز بين النظام الانتخابي و القوانين الانتخابية حيث أن هذه الأخيرة هي مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، بدءا من الدعوة إلى الانتخاب مرورا بتقديم طلبات الترشح و تنظيم الحملات الانتخابية و مرحلة الاقتراع ذاتها و حتى مرحلة حساب الأصوات، إلاّ أن أي من هذه القواعد يحدد طريقة حساب الأصوات والكيفية التي تحدد الفائز والخاسر وهنا يكمن النظام الانتخابي. و عليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات و الذي يختلف بدوره من نظام إلى آخر.[1]

و يتكلم "ديتر نوهلن" عن التفويض فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء لأحزاب أو مرشحين، بحيث يتم هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل، و تحدد الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشرات لتعريف النظام الانتخابي هي.

- حجم و هيكل المنظمة التي تجري فيها العملية الانتخابية
- المعيار إن وجد الذي يتم على أساسه إعطاء وزن مرجح لصوت عن صوت آخر
- نطاق الوحدات التي يتم تقسيم المنظمة إليها بغرض تنظيم العملية الانتخابية
- طريقة تحديد الخيارات أمام الناخبين

---

1. محمد المجدوب ، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2000، ص 38. -

– الطريقة المتبعة لتسجيل خيارات الناخبين

– الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموع الأصوات إلى قرارات جماعية

وباختصارا يمكن فهم النظام الانتخابي على انه مجموعة الأسس و المبادئ و القوانين و الإجراءات التي تحدد العملية الانتخابية، أي عملية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية.[1]

الفرع الثاني: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابية

من المتفق عليه أن أي نظام انتخابي يقوم على مجموعة من الأسس هي في حقيقة الأمر تجسيدا للقيم الديمقراطية، أهمها مبدأ العدالة والمساواة، و مبدأ التمثيل الحقيقي.

أولا: مبدأ العدالة والمساواة.

في الحقيقة فإن أغلب الدساتير في العصر الحالي تقضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي نوع من أنواع التفرقة. وانطلاقا مَن هذا المبدأ، فإن النظام الانتخابي ينبغي أن لا يخرج عن نطاق مبدأ المشروعية وأن يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور. لذلك نجد بالإضافة إلى الضمانات التي غالبا ما يعطيها المشرع للناخب والمنتخب من حق للتصويت والترشيح، والتي عادة ما نجدها في القوانين الانتخابية التي تحدد بدقة الشروط الواجب توفرها في الناخب وشرط الترشح، فإن النظام الانتخابي بإعتباره وسيلة تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق المساواة بين الناخبين والمترشحين من خلال تقنيات مختلفة. لكن تعدد هذه التقنيات خاصة في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة، وهذا ما حدث

1- بوشنافة شمسة ، **النظم الإنتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسة و القانون** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، عدد خاص أفريل 2011، ص 463.

في الجزائر سنة 1991 أين تم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس المعيار الجغرافي، وتم ذلك بموجب القانون 91-07 المؤرخ في 03 أفريل 1991 والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان.

ويعد هذا التقسيم خرقا لمبدأ المساواة المقرر دستوراً، والذي يقضي بإلتزام كل المؤسسات بضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، والعمل على رفع كل القيود التي تمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية.1

لأجل هذا يرى بعض الفقهاء بأن تخول صلاحية تحديد الدوائر الانتخابية إلى جهة محايدة لا تتغير بتغير الحكومات والبرلمانات وتخضع لرقابة، القضاء كما هو الحال في ألمانيا. كما يحبذ الفقه الفرنسي أن يبسط المجلس الدستوري رقابته على تقسيم الدوائر الانتخابيۃ، على غرار ما تفعل المحكمة العليا الأمريكية.2

ثانيا: مبدأ التمثيل الحقيقي.

إن التمثيل الحقيقي أو الأمثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية والشفافية، حيث تؤول النتائج المترتبة على الأخذ به إلى تولي الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة، وهذا دون الإقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات.

إن هذه الطرق والأنظمة سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقاً، ومهما كان النظام المتبع فإنه ينبغي أن يهتم بمعالجة بعض المظاهر الناجمة عن أزمة التمثيل، هذه المظاهر يمكن حصرها في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين بصورة عامة، وضعف التمثيل النسوي، وأخيراً انعدام الثقة بين الشعب صاحب السيادة وممثليه في الهيئات المنتخبة.

أ- المشاركة السياسية: وهي الدور الذي يقوم به المواطن في الحياة السياسية بصورة عامة، هذا الدور يتجلى في كل نشاط يقوم به الفرد سواء في اختيار ممثليه أو، المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون السياسية العامة.

1-لرقم رشيد,**النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري،2011 ،ص 11 .

2- محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**، ط2 ، دار الفكر العربي مصر، 1994 ،ص 309.

ورغم أن المشاركة السياسية تلعب دوراً رائداً في الديمقراطيات الحديثة، إلاّ أن أزمة محدوديتها أصبحت سمة مميزة في بعض الدول منها الجزائر، إذ أصبحت من الناحية العملية تقتصر على عدد محدود من السكان وهذا لأسباب متعددة أهمها:

* شعور المواطن بأن مشاركته فيها تهديدا لحياته الخاصة، خاصة وأن الممارسة السياسية تتسم بالتطرف وغياب الديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية وسيادة القانون.

* اعتقاده بأن المشاركة السياسية تؤثر في علاقاته الخاصة وفي محيطه و مكانته الاجتماعية والاقتصادية.

* وجود فجوة كبيرة بين القول والفعل عند الطبقة السياسية، مما يدفع الأفراد إلى الإعتقاد بأن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة.

* الإكثار من تنظيم انتخابات واستفتاءات شكلية تخضع لصور مختلفة من التلاعب والتزوير، قصد إضفاء الشرعية على الحكم، مع الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة، و هذا ما يجعل المواطن يقلل من أهمية مشاركته في الحياة السياسية.1

* طبيعة التنشئة السياسية في المجتمع وغياب عوامل التوعية ،عن طريق وسائل الإعلام التي هي ملك للدولة، خاصة في الدول النامية، كالجزائر مم ا يؤدي إلى قلة الوعي السياسي وبالتالي انخفاض المشاركة .

* طبيعة النظام السياسي ومدى تعميق المسار الديمقراطي وإطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان ومعالجة المسائل الاجتماعية، فالمناخ السياسي العام المرتبط بالمؤسسات القائمة وطبيعة النظام الحزبي السائد، إضافة إلى عوامل التنمية الاقتصادية، كلها عوامل تساهم في دفع عملية المشاركة السياسية أو الحد منها. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تعد في واقع الأمر أهم العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية وليست كلها، لأن البعض منها يختلف من مجتمع، لآخر فالعوامل الداخلية وطبيعة المجتمع و خصوصياته تعد كذلك عوامل لا يستهان بها في التأثير على المشاركة السياسية.

1- سليمان صالح الغويل، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية (دراسة قانونية سياسية مقارنة)** ، منشورات قار يونس، بنغازي ليبيا ، 2003 ، ص 134

ب- ضعف التمثيل النسوي: إن إشكالية ضعف التمثيل النسوي في حقيقة الأمر عرفت في الديمقراطيات العريقة، كما برزت هذه الظاهرة في الدول حديثة العهد بالديمقراطية بشكل كبير. فرغم اعتراف أغلب دساتير الدول بحق المرأة في المشاركة السياسية، فإن مشاركتها بقيت محدودة، وهذا ما يتنافى والمبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة وعمومية الاقتراع وحكم الأغلبية، خاصة وان المرأة تمثل نصف المجتمع من حيث التعداد السكاني.

ج- إنعدام الثقة بين الشعب وممثليه: رغم كون النظام التمثيلي حلاً واقعياً لنظريات السيادة، إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام أفرز العديد من السلبيات أدت في النهاية إلى ضعف العلاقة بين الشعب الناخب وممثليه، وهذا راجع للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية و سيطرتها على عملية الترشيحات [1]، إضافة لدورها من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين الأغلبية والمعارضة وفق منطق القبول بوجود الأخر والتداول على السلطة، وهذا في الدول الديمقراطية، أما في دول العالم الثالث فتحول المفهوم فيه إلى نفي وجود الآخر و بالتالي نفي من وراءه من المواطنين حتى ولو كانوا في مجموعهم يمثلون الأغلبية.

إن التناوب على السلطة يعني التناوب الحزبي، حيث يعبر كل حزب على مصالح طبقة معينة دون غيرها، ومهما بلغت المجموعة التي تصل إلى السلطة فهي لا يمكن أن تمثل الكل، وهذا ما جعل الديمقراطية التمثيلية تتعرض لانتقادات شديدة. [2]

كما سبق وان أشرنا فإن التمثيل الأمثل، يعد من أهم الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الانتخابية في الوقت الحاضر، إلا أن المظاهرّ السالف ذكرها قد تؤدي إلى أزمة في التمثيل، لذلك يجب أن تراعى بطريقة تجعل من النظام الانتخابي وسيلة حقيقية لتجسيد مبادئ وأهداف الديمقراطية التمثيلية.

1- موريس دو فرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري** ،الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان، 1992، ص76

2- لرقم رشيد,**النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر**،المرجع السابق،ص 18.

المطلب الثاني: أهمية النظم الانتخابية

نظرا للأهمية التي يكتسيها، لما له من آثار على مجريات الحياة السياسية في أي دولة و كونه ينتج آثاره بشكل سريع وفعال، يمكن أن يعكس الواقع السياسي للدولة بإيجابياته وسلبياته، فهو بقدر ما يعتبر وسيلة لتحقيق وتجسيد الديمقراطية النيابية، يمكن أن يكون عاملاً كابحاً يحول دون تحقيق المشاركة السياسية، خاصة في الدول التي تسيطر فيها على السلطة طبقة تسعى إلى تجديد نفسها من خلال خلق مؤسسات شكلية توحي بوجود نظام ديمقراطي، لكن واقع الأمر عكس

ذلك[1] لذلك فمن الضروري في هذا البحث أن نبرز أهمية النظم الانتخابية.

إن النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تقنية تجعل من الانتخاب مصدر شرعية السلطة، يكتسي أهمية سياسية وإدارية واجتماعية بالغة من حيث مساهمته في تحقيق الاستقرار السياسي وتطوير، الديمقراطية في المجتمع وضمان، النجاعة في التسيير من خلال مؤسسات تمثيلية تسهر على السير الحسن لمؤسسات الدولة.

اولا: الأهمية السياسية

إن المشاركة السياسية للشعوب في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات، الرئاسية بل امتدت بفعل انتشار الأفكار الديمقراطية إلى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية التي تقوم بدور التشريع والرقابة على أعمال السلطة، التنفيذية، إضافة إلى انتخاب المجالس المحلية التي تتولى تسيير الشؤون المحلية، وبذلك أضحى الانتخاب يمس كافة المجالات، مما يعطي للنظام الانتخابي أهمية سياسية كبيرة يمكن حصرها في ما يلي :

– تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد المجموعة الوطنية والمحلية، وبالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة ومقدرة على الاضطلاع بالأعباء الوطنية والمحلية على حد سواء.[2]

1-بدو سعد- على مقلد - عصام نعمة إسماعيل، **النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005،ص 03.

2-الد سمارة الزغبي، **تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايته**ا، منشأة المعارف، الأسكندرية،1984، ص61.

– تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة، ويساعد على تسيير مختلف المتناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية، إضافة إلى كونه– النظام الانتخابي– الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة أو البقاء فيها، فهو يسهل من عملية التحول الديمقراطي ويؤطرها بطريقة تمنع التصادم بين مختلف الاتجاهات السياسية. ا

– يساهم في خلق حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين، نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والإقصاء، فالنظام الانتخابي العادل يمكن الأحزاب السياسية من التنافس في جو سلمي وهادئ.

– تقوية البناء المؤسساتي، و الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور أو القانون، مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي و اجتماعي.

– يعتبر رمزاً للشرعية التي هي أساس الحكم الراشد، لا سيما إذا تمت صياغة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في المجتمع بما يتماشى وعادات وتقاليد ومعتقدات المواطن.

وإذا كانت هذه العناصر تُعبر عن الأهمية التي يكتسيها النظام الانتخابي، فإنه بالمقابل قد يكون هذا النظام عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى تفكك البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة إذا لم تكن أحكامه تتماشى ومبادئ الديمقراطية المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة. فإذا صيغ بكيفية يحرم فيها البعض من حقوقهم السياسية أو، إذا كانت أحكامه تميل إلى ترجيح الكفة لصالح طرف ما على حساب الأطراف الأخرى، فإننا نكون أمام ديمقراطية الواجهة والتي عادة ما تؤدي إلى نتائج عكسية.2

1- بدو سعد- على مقلد - عصام نعمة إسماعيل، المرجع السابق،ص 153.

2. رقم رشيد,**النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر**،المرجع السابق،ص 26.

ثانيا: الأهمية الإدارية

للنظام الانتخابي أهمية إدارية لا يمكن تجاهلها، فبإعتباره وسيلة لترجمة الأصوات المدلى بها في عملية انتخابية إلى مقاعد توزع على المرشحين، فإن هذه العملية لا يمكنها أن تتم إلاَّ بوجود إدارة تتولى التحضير والإشراف والمتابعة لمجريات هذه العملية، هذه الإدارة ينبغي أن تتمتع بحد معين من المؤهلات التي تجعلها قادرة على إدارة العملية الانتخابية بصورة متقنة وشفافة. كما أن صياغة أي نظام انتخابي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإدارة الموجودة ومدى تطورها وقدرتها على مسايرته بغرض تحقيق أهدافه والتي من أهمها المساواة وإتاحة الفرصة لكافة المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية.

فالنظام الانتخابي مهما كان عادلاً من الناحية النظرية، لا يستطيع بمفرده أن يؤمن انتخابات نزيهة وشفافة، ما لم تكن الإدارة الانتخابية مؤهلة ومحايدة ومستقلة، هذا الترابط بين النظام الانتخابي والنظام الإداري في الدولة أمراً لا يمكن تجاهله، مما يجعل أهميته الإدارية في غاية الأهمية، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

– يساهم في رفع مستوى الكفاءة والمردودية، ويقضي على مظاهر البيروقراطية الناتجة عن تركيز السلطة في يد الإدارة المركزية.1

– يؤدي إلى تسيير أفضل للهيئات المنتخبة في مجال اختصاصها، مما يؤدي إلى ترقية عملها بما يتماشى وتطلعات الناخبين، وهذا ما يعزز الديمقراطية وروح المشاركة في العملية السياسية.

– يحدد نوع الإدارة التي تسهر على تحضير العملية الانتخابية والإشراف عليها، فطبيعة النظام الانتخابي

والدوائر الانتخابية المعتمدة تفرض على الدولة تحديد الإدارة الانتخابية بما يتماشى وتقسيم الدوائر الانتخابية، هذا بطبيعة الحال على المستوى المحلي.

1- خالد سمارة الزغبي، المرجع السابق ، ص65.

كما أن لاختيار نظام انتخابي ما انعكاسات عديدة على الصعيد الإداري، فهو يرتكز في الواقع على قدرة البلد اللوجستية على توفير الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات، و على الموارد المالية التي يملكها. غيرأن اختيار النظام الأكثر بساطةً والأقل كلفة قد يبدو على المدى الطويل، توفيراً زائفاً للجهد والمال، لأن النظام الانتخابي المشوب باختلالات في تأدية وظائفه يمكن أن يضر بالنظام السياسي للبلد وباستقراره الديمقراطي أكثر مما يوفره.[1]

ثالثا: الأهمية الاجتماعية

إن اختيار الممثلين المحليين والوطنيين بطريقة ديمقراطية وفق نظام انتخابي شفاف بعيداً عن الضغط والتزوير يولد شعور لدى المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع تصان فيه الحقوق السياسية ومبني على أسس ديمقراطية وقيم حضارية واجتماعية متجذرة وأصيلة، مما يجعل النظام الانتخابي يتميز بأهمية اجتماعية كبيرة، خاصة وأنه يساهم في تغيير واقع اجتماعي مقسم إلى واقع سياسي موحد، واعتباراً لذلك يمكننا حصر هذه الأهمية فيما يلي:

– ينمي الحس الوطني و الشعور لدى المواطنين انتمائهم إلى مجتمع مترابط، مما يولد فيهم الرغبة والإرادة في تطويره تحقيقا لرغباتهم ومصالحهم الفردية والجماعية.

– تعزيز حوافز المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار، حيث ينتقل الصراع بين الأحزاب إلى داخل الهيئات التمثيلية وخاصة في البرلمان، مما يجعل إدارة الصراعات تتم بصورة منظمة داخل الهيئات الرسمية، أين يكون النقاش مبني على الحجة والقدرة على الإقناع.[2]

1- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص 13.International IDEA 1- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،
2- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، المرجع السابق، ص 153.

إن إدارة الصراعات بهذه الطريقة الديمقراطية من شأنه أن يعمل على التقليل من حدة التباين في المجتمع، ويقرب وجهات النظر، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع وللنظام السياسي بصورة عامة، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي وينبئ بما يحفل به من محاسن أو مساوئ وما ينطوي عليه من احترام وكفالة للحقوق والحريات الفردية والجماعية، أو من استعدادا ظاهرا أو باطنا لقمعها أو انتهاكها، ولهذا أصبحت المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي معياراً لمدى تقدم واستقرار النظام السياسي أو مدى تخلفه وعدم استقراره. [1]

– دعم الروابط الروحية والمعنوية بين أفراد المجتمع، وخلق روح التسامح والتنافس الفكري النزيه وقبول الرأي الآخر .

– خلق الثقة المتبادلة بين السلطة والشعب، والسعي المشترك إلى المحافظة على استقرار العلاقات بينهما، و البحث عن سبل تحسينها .

إن الأهمية الاجتماعية التي يكتسيها النظام الانتخابي كما سبق الإشارة إليها، لجديرة بأن تساهم في خلق جو يساعد على تحقيق التطور الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي، وتساعد على ترسيخ القيم الديمقراطية التي أصبحت عقيدة المجتمع الدولي في العصر الحالي.

المطلب الثالث: العلاقة بين النظم الانتخابية و النظام الحزبي

تتميز العلاقة بين النظاميـن بأنها متداخلة و متشابهة و عكسية أيضا، حيث أن النظام الانتخابي يحدد النظام الحزبي، و من ثم يتحكم في اللعبة السياسية فيما يخص إتاحة الفرص لحزب دون غيره من الأحزاب الأخرى بالفوز. كما يمكن للنظام الحزبي أن يحدد نوع النظام الانتخابي. وقد حدد دوفرجيه ثلاثة أنماط ثلاثة أنماط من العلاقة يمكن أن توجد بين أي نظام انتخابي أو نظام حزبي وهي :[2]

– أن يكون النظام المعني قادرا على الحفاظ على هيكل نظام حزبي معين .

1- محمد المجدوب ، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم** ، ، المرجع السابق، ص318.

2– بوشنافة شمسة، **النظم الانتخابية وعلاقتها بالانظمة الحزبية**،المرجع السابق، ص 466 .

– أن يكون النظام الانتخابي قادرا على إعادة إنتاج النظام الحزبي المعني في حالة ما إذا تم تهديد عناصره المميزة .

– أن يكون النظام الانتخابي المعني قادرا على إيجاد نظام حزبي معين في دولة لم تشهد من قبل مثل هذا النظام. ووفقا لدوفريجه، فان نظام الأكثرية يكون قادرا على :

الحفاظ على الثنائية الموجودة فعلا حتى مع ظهور انشقاق داخل الحزب أو مع ظهور احزاب أضعف من الحزبين القائمين.

نظام الأكثرية أيضا قادرا على إعادة الهيكل الثنائي للنظام الحزبي في حالة ما إذا كان مهدد بظهور حزب ثالث قوي.

أما بخصوص إيجاد نظام الحزبين في دولة لم تشهد من قبل هذا التقليد، فإن ذلك مشروع حسب دو فرجية بوجود قابلية لمثل هذا النظام.

وقد وضح دو فرجيه طبيعة العلاقة بين النظام الانتخابي و النظام الحزبي في كل من نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي، إذ يعتبر أن نظام الأغلبية قادرا على إنتاج نظام الحزبين، ففي ظل وجود حزبين قويين و حزب ثالث ضعيف، فان هذا الأخير ونظرا لعدم قدرته على المنافسة، فانه يضطر إلى الاتحاد مع أحد الحزبين أو أنه يسحب مرشحه ليتم استبعاده وهو بذلك نظام لا يعكس التمثيل السياسي الحقيقي و النزيه وحالة بريطانيا مثال على دور نظام الأغلبية في تكريس الثنائية بين حزب العمال والمحافظين.

أما نظام التمثيل النسبي فانه حسب دوفرجية، يعمل على التخفيف من عملية القطبية التي تتولد عن نظام الأكثرية ومن ثم يضع حدا للتوجه نحو نظام الحزبين. ويتميز هذا النظام بأنه يسمح للأحزاب الأخرى بالحصول على مقاعد في البرلمان

ومن ثم فإنه النظام الأقرب إلى تمثيل المجتمع وإيجاد نظام التعددية الحزبية ما يسمح بالمحافظة على الاستقرار من خلال عملية التوازن بين مختلف القوى السياسية. وسواء تعلق الأمر بنظام التمثيل النسبي أو نظام الأغلبية، فان الظروف السياسية و الاجتماعية كلها،

عوامل تدفع باتجاه تغيير النظام الانتخابي ليتماشي مع قواعد اللعبة السياسية في البلد 1.

المبحث الثاني:أنواع النظم الانتخابية

المطلب الأول: النظام الإنتخابي بالأغلبية.

وهو أقدم النظم الانتخابية و أبسطها، و طبقا لهذا النمط فإن المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة. و تجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفردي حيث تنتخب الدائرة نائبا واحدا، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات، كما يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة في نظام الانتخاب بالقائمة التي تحصد أغلبية الأصوات و هناك الأغلبية المطلقة و التي يشترط فيها فوز المرشح أو القائمة، الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة لناخبين، و سنعرض الفرق بينهما:

أ- الأغلبية المطلقة: و الأغلبية المطلقة هي الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة بمعنى أنه إذا كانت الأصوات الصحيحة مئة فإن الأغلبية المطلقة هي واحد و خمسون صوتا و ليس بمعنى النصف + 1 و إذا كانت الأصوات 99 صوتا فإن الأغلبية المطلقة هي 50 صوتا و ليس 51 صوتا لأن النصف + 1 يجعل الأغلبية 50 صوتا و نصف و يجر الكسر فتصبح الأغلبية 51 صوتا أمّا القول بأن الأغلبية المطلقة هي أكثر من النصف فتكون 51 صوتا و بالتالي فإن القاعدة التي يمكن الاستناد إليها هي أن الأغلبية المطلقة أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة التي تعطى في الانتخاب. 2

ب- نظام الأغلبية النسبية : أمّا نظام الأغلبية النسبية فيعني فوز المرشح في العملية الانتخابية إذا حصل على أكثر الأصوات الصحيحة مقارنة بباقي المرشحين حتى و لو كانت هذه الأغلبية أقل من الأغلبية أقل الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة أو لا تصل إلى 30% فقد يكون هناك 6 مرشحون فحصل الأول على 25% من الأصوات و حصل الثاني على 22% و الثالث على 20 و الرابع على 14 و الخامس على 11% و حصل السادس على 08% من الأصوات، فإن الأول هو الذي يعد فائزا في الانتخاب.

الفرع الأول: نظام الفائز الأول

يعدّ هذا النظام أبسط الأنظمة الأغلبية حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل و هو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد، إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع، و ببساطة فإن المرشح الفائز هو

الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، و نظريا فقد يفوز المرشح بصوتين فقط في حال لم يحقق أي من المرشحين الآخرين سوى صوت واحد فقط.

و إلى يومنا هذا نجد بأن نظام الفائز الأول أكثر شيوعا في كل من المملكة االمتحدة (بريطانيا) والدول المتأثرة بها تاريخيا، فبالإضافة إلى بريطانيا تمثل كندا و الهند و الولايات المتحدة الامريكية أبرز الأمثلة على هذا النظام و يستخدم هذا النظام في بعض دول الكاريبي، و كل من بنغلادس و بورما و ماليزيا و النيبال في القارة الآسيوية.

و لنظام الفائز الأول مجموعة من الميزات الحسنة إذ عادة ما يبرز المدافعون عنه بساطته شأنه في ذلك شأن أنواع أخرى من الأنظمة الإنتخابية الأغلبية، بالإضافة إلى كونه يميل إلى افراز ممثلين مرتبطين بشكل مباشر بمناطق جغرافية محددة، أمّا أهم محاسن هذا النظام التي يمكن الإشارة إليها فهي:

أ- يوفر هذا خيارا واضحا لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة، إذ أنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى تراجع خظوظ الأحزاب الصغيرة، مما ينتج عنه جنوح النظام السياسي في البلد المعني نحو الإنقسام بين حزب (يساري) أو آخر(يميني) يتناوبان في الحكم و بهذا تضمحل فرص الأحزاب الأخرى إلى درجة تتلاشى عندها إمكانية الحصول على تأييد شعبي يضمن لهم حضورا مؤثرا في السلطة التشريعية المنتخبة

1-بوشنافة شمسة، **النظم الانتخابية وعلاقتها بالانظمة الحزبية**،المرجع السابق، ص 466.

2- أمين زين الدين ، **النظم الانتخابية المعاصرة(دراسة مقارنة)** ، دار الفكر الجامعي، مصر 2011 ، ص 67-68.

ب- يمكن هذا النظام قيام معارضة برلمانية متراصة، إذ أنه من ناحية النظرية على الأقل فإن الجانب الآخر للعملة يتمثل في عدد كاف من المقاعد التمثيلية لصالح المعارضة للقيام بدورها في مراقبة أعمال الحكومة و تقوم نفسها كبديل حقيقي للحزب الحاكم

غير أن لهذا النظام مساوئ، لعلّ من أهمها:

حرمان الأقليات من الحصول على تمثيل عادل إذ تعتاد الأحزاب السياسية على تسمية المرشح الأكثر قبولا و شعبية في كل دائرة انتخابية و ذلك لكسب ود غالبية الناخبين.[1]

الفرع الثاني: نظام الكتلة والكتلة الحزبية.

يتمثل نظام الكتلة ببساطة باستخدام نظام التعددية في دوائر انتخابية متعددة التمثيل و يتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي تم انتخابها عن دوائرهم، بحيث يمكنهم الإقتراع لأي من المرشحين على ورقة الإقتراع، بغض النظر عادة على انتماءاتهم الحزبية، و في غالبية نظم الكتلة يمكن للناخب الإدلاء بما شاء من الأصوات التي يمتلكها طالما لم يتعد ذلك عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية، و لكثر استخدام هذا النظام في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات و أحزاب سياسية قوية و من مزاياه أنه يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية أكبر و دون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية، و لكونه يفسح المجال لتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبيا.

و من أهم مساوئه هي انعكاساته غير المتوقعة و غير المرغوب فيها أحيانا على نتائج الانتخابات، فعندما يقوم الناخبون بالاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي حزب ما على سبيل المثال يؤدي ذلك إلى تضخيم الاختلالات الناتجة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات و ما تفضي إليه من مقاعد.

على عكس ما يحصل في نظام الفائز الول يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل. حيث يملك الناخب صوتا واحدا يدلي به للقاعة الحزبية التي يريد انتخابها دون أن يختار بين المرشحين الأفراد و يفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

1- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص International IDEA.13 .

تتمثل أهم مزايا هذا النظام بكونه سهل الاستخدام، و يعمل على تحفيز الأحزاب السياسية و تمكينها من ترشيح مجموعات مختلفة من المرشحين و ذلك عملا على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها. إلا أنه يعاني من معظم المساوئ المتعلقة بنظام الفائز الأول، إذ أنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه الفوز لحزب ما بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات ففي إنتخابات عام 1997 في جيبوتي فاز إأتلاف التجمع من أجل الاغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان تاركا بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني .1

الفرع الثالث: نظام الصوت البديل

هو نظام إنتخابي غير عادي نسبيا .ويستعمل اليوم في أستراليا وبشكل معدل في مورو،ففي ظل هدا النظام يعطي الناخبون حق الخيار أثناء ممارستهم الإقتراع ،حيث يصنف الناخب المرشحين في ورقة التصويت ،بتأشير ' 1'للمرشح المفضل الأول،و '2'لإختيارهم الثاني ،و ' 3'لإختيارهم الثالث ،وهكدا فإن هداالنظام يمكن الناخبين لإبداء تفضيلاتهم بين المرشحين،بدلا من إختيلر مرشح واحد فقط،أو التصويت للائحة بكافة مرشحيها،لهدا السبب يعرف هدا النظام في البلدان التي تستعمله بالتصويت التفضيلي،وهو نموذج من الإقتراع الأكثري الذي يجمع في دورة واحدة مفاعيل الدورتين،ويختلف عن نظام الدائرة الفردية ونظام الصوت الجمعي في طريقة إحتساب الأصوات،وقد طبق سابقا هدا النظام في كندا ،وبموجبه يصوت كل ناخب لمرشح ،وبذات الوقت يحق له أن يسمي المرشحين الاخرين الذين يفضلهم فإذا حصل المرشح الأساسي على الأكثرية المطلقة من الاصوات عندها يعلن عن فوزه ،وأما إذا لم يحصل أحد الموشحين الأساسيين على الأكثرية المطلقة ،في هذه الحالة نعمد إلى اللجوء إلى الأصوات التفضيلية،ونبدأ من المرشح الذي حصل على أقل الاصوات ونوزع الأصوات التفضيلية المسجلة في ورقته على بقية الحاصلين على نسب أعلى من نسبته،فإذا حصل أحدهم على الاكثرية أعتبر فائزا،وإذا لم يحصل أحد على الأكثرية ،نعيد الكرة ثم نوزع الأصوات التفضيلية للمرشح الذي إحتل المرتبة الأخيرة،

- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص 65.

بعد التوزيع الأول للأصوات التفضيلية ،وهكدا دواليك حتى الوصول إلى مرشح يحوز الأغلبية ويعتبر فائزا .[1]

مثال تطبيقي :

لنفترض أن دائرة إنتخابية تضم 50000 ناخب ، يتنافس فيها أربعة مرشحين على مقعد إنتخابي واحد ،فوفقا للإقتراع الترجيحي يعتبر فائزا من يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين،أي 25000 صوت ،فإدا جاءت نتائج الإقتراع كالتالي :

- المرشح (أ):20000 صوت .
- المرشح (ب):14000 صوت.
- المرشح (ج): 10000 صوت.
- المرشح (د): 6000 صوت.

تشير هده النتيجة أن أيا من المرشحين لم يحصل على الأغلبية المطلقة للفوز في الإنتخابات في هذه الحالة نلجأإلى الصوت التفضيلي ،فنبدأبالمرشح الحاصل على أقل عدد من الأصوات وهو المرشح (د)،ونرى كيف توزعت الأصوات التفضيلية على بقية المرشحين الباقين تمنحه الأغلبية للفوز ،وفي حال كان الجواب بالنفي نعمد إلى تكرار عملية توزيع الأصوات التفضيلية،وهنا شطب المرشح (ج)ونأخد الأصوات التفضيلية المدكورة في الأوراق التي سمته مرشحا أساسيا ونوزعها على المرشحين المتبقين .[1]

أن هذا النظام يمكن الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق الإهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافها من أجل الحصول على تمثيل في البرلمان. كما أنه يمكن المؤيدين للمرشحين ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز من التأثير في انتخاب المرشح الأوفر حظا من خلال أفضلياتهم الثانية و الثالثة على ورقة الاقتراع.أما من ناحية العيوب فهو يتطلب مستويات جيدة من الوعي و الثقافة لتطبيقه بشكل صحيح، كما و أنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بسبب استخدامه للدوائر أحادية التمثيل.[2]

1- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص International IDEA.68 1- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،
2- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص International IDEA.68 1- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،

الفرع الرابع: نظام الجولتين

كما يستدل من إسمه، يقوم هذا النظام على انتظام العملية الانتخابية من خلال جولتين انتخابيتين بدلا من الجولة الواحدة عادة يفصل بينهما أسبوع أو أكثر حيث تسير الجولة الأولى بذات الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخابات على أساس الجولة الواحدة ضمن نظام التعددية الأغلبية، و غالبا ما يكون ذلك استنادا إلى نظام الفائز الأول إلاّ أنه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية متعددة التمثيل من خلال استخدام نظام الكتلة أو الكتلة الحزبية و يفوز في الانتخابات بشكل مباشر في الجولة الأولى ودون الحاجة إلى جولة ثانية الحزب أو المرشح الحاصل على أغلبية معينة من الأصوات، عادة ما تكون الأغلبية مطلقة أما التفاصيل المتعلقة بالجولة الثانية فتختلف من حالة إلى أخرى و الطريقة الأكثر شيوعا تتمل في حصر المنافسة في الجولة الثانية بين المرشحين (الحزبين) الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى .3

يستعمل نظام الجولتين في أكثر من ثلاثين برلمانا وطنيا، ويرتبط هذا النظام بفرنسا من الناحية التاريخية وقد إقتبسته عنها معظم الدول التي إستقلت عن فرنسا ،وطبق نظام الجولتين في جمهورية إفريقيا الوسطى ،مالي ،التوغو،تشاد،غابون،موريتانيا ،والكونغو ،وفي كوبا ،هايتي، إيران،وبعض الدول المنسلخة عن الكتلة السوفياتية السابقة:مقدونيا ،مولدوفيا ،أوكرانيا ،إضافة إلى موناكو وألبانيا ،ليتوانيا،وهنغاريا.1

غير أن هذا النظام يعاني من كثير من مساوئ نظام الفائز الأول، و لقد أظهرت الدراسات بأن هذا النظام يفرز في فرنسا أقل النتائج الانتخابية تناسبا في الديمقراطيات الغربية، كما و أنه يميل إلى شرذمة الأحزاب السياسية و تشجيع الإنقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة.2

1- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، المرجع السابق، ، ص 215 .

2- حول أشكال النظم الانتخابية ، ص 77.

3- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،

مطلب الثاني: نظام التمثيل النسبي

الفرع الأول: نظام القائمة النسبية

إن نظام التمثيل النسبي يضمن تمثيل أقليات في كل دائرة تبعا للنسبة الصحيحة للأصوات الحاصلة. يفترض إذن التمثيل النسبي الاقتراع القائمي الذي يسمح وحده بإعطاء مقاعد للأغلبية و الأقلية في آن واحد. و إذا كان مبدأ التمثيل النسبي بسيطا، فإن تطبيقه على العكس هو شديد التعقيد. عدة مسائل تطرح على هذا الصعيد

أ- توزيع المقاعد الأساسية لكل لائحة: تعطى أولا لكل لائحة المقاعد الأساسية التي حصلت عليها انطلاقا من الأصوات التي نالتها دون الأخذ بعين الاعتبار (البقايا) و يمكن أن يتم التمديد حسب منظومتين كبيرتين: منظومة الحاصل الانتخابي و منظومة العدد المتساوي، بين الاثنين نجد منظومة الحاصل الوطني.

في منظومة "الحاصل الانتخابي" يقسم في كل دائرة العدد الإجمالي للأصوات المعبرة (يجب عدم الخلط بين أصوات معبرة مع المقترعين و مع الناخبين ليس مقترعين لأن هناك من يمتنع عن التصويت و بعض المقترعين يضعون في صندوق الاقتراع ورقة بيضاء أو ملغاة، فلا تعد صوتا معبرا) على عدد النواب المفروض انتخابهم. الرقم الحاصل يسمى الحاصل الانتخابي و يكون عدد المرشحين المنتخبين يقدر ما يعد رقم الأصوات المعبرة حواصل انتخابية، و إذا كان الانتخاب يتم حسب لوائح كاملة، فإن رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة يتطابق مع عدد أوراق هذه اللائحة الموجودة في صندوق الاقتراع، أما إذا كان التنويع مقبولا –أي إذا كان بالإمكان التصويت لمرشحي قوائم مختلفة في حدود عدد المقاعد تكون قاعدة الحساب، متوسط القائمة الناتج عن قسمة مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل عضو على عدد أعضاء اللائحة.[1]

في منظومة العدد المتساوي يحدد القانون مسبقا لمجمل الدائرة عدد الأصوات الضرورية كي يحقق لقائمة ما بنائب، فتحصل اللائحة على عدد من النواب يوازى هذا العدد المسمى (عددا متساويا) الذي يشمله عدد الأصوات المعطاة للائحة.

1- بلال أمين زين الدين ، **النظم الإنتخابية المعاصرة(دراسة مقارنة)** ، المرجع السابق ، ص 75

بين الاثنين يمكن تصور المنظومة (الحاصل الوطني يعني قسمة مجموع الأصوات المعبرة في جميع دوائر البلد على مجموع النواب المنوي انتخابهم بعد تحديد الحاصل الوطني تتبع ذات الطريقة المتبعة في العدد المتساوي) غير أن مساوئ هذه الطريقة تكمن في أن الحاصل الوطني لا يمكن تحديده بدقة إلا بعد الحصول على النتائج النهائية و المؤكدة للانتخابات، مما يتطلب مدة طويلة، من هنا يفرض إجراء توزيع تقريبي للمقاعد مرتكز على النتائج الانتخابية المؤقتة.[1]

ب- توزيع البقايا: أيا تكون المنظومة المستخدمة، يبقى عدد من الأصوات غير مستخدم، لنتصور دائرة تتسارع فيها لوائح أ، ب، ج، د، هـ، مع 80000 صوت معبر و 5 مقاعد (أ تحصل على 27000 صوت، ب 23000 صوت ج 15000، د 7600، هـ 7400) لأن النسبة هي 16000 صوت فإن (أ و ب) تحصلان على مقعد واحد و تبقى 3 مقاعد شاغرة للـ 50000 صوت غير المستخدمة أو (البقايا)، (مجموع أصوات ج، د، هـ 12000صوت ل (أ) و (ب) 8000 صوت).

مسألة استخدام البقايا هي الأكثر صعوبة بين كل المسائل التي يطرحها التمثيل النسبي. و الحل الأسهل هو أن تجمع هذه البقايا في الإطار الوطني عمليا تتطابق هذه المنظومة مع منظومة العدد المتساوي تجمع البقايا الحاصلة، في فرنسا مثلا في اللوائح أ، ب، ج. فتحصل كل لائحة على عدد من النواب يوازي الأعداد المتساوية التي يشملها مجموع بقاياها بالإجمال، إن توزيع البقايا في الإطار الوطني هو الحل الأكثر امتثالا لنظرية التمثيل النسبي، لكن سيئته هي في الإكثار من عدد الأحزاب إلى الحد الأقصى، فحتى الأحزاب الغير مهمة، و التي لا تحصل في كل دائرة إلا على أقلية هشة سوف تأمل بفوز ممثلين لها بعد جمع كل الأصوات في مجمل البلاد.

لذلك يفضل بصورة عامة توزيع البقايا في إطار كل دائرة مما يفترض استخدام طريقة الحاصل الانتخابي يمكن استخدام عدة أنماط أسهل هذه الأنماط هي منح المقاعد الشاغرة للوائح التي تحوي أكبر كمية من البقايا حسب التدرج التنازلي.

1- موريس دو فرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**،الأنظمة السياسية الكبرى ، المرجع السابق، ص 95-96.

فتوزيع الباقي الأكبر يكون باختيار الباقي الأكبر من الأصوات التي لم تستفد منها القوائم الثلاثة السابقة ج، د، هـ، تفيد من هذه المنظومة الأحزاب الصغيرة على حساب الكبرى، وهذا ليس بعادل في مثالنا السالف أ تربح مقعدين ب، ج، د مقعدا واحدا لكل واحد منها، رغم الفارق الهائل بالأصوات بينها.

غالبا تتبع المنظومة المسماة المتوسط الأقوى فيتم منح كل مقعد باقي لكل لائحة بإتباع وإجراء متوسط الأصوات التي يحصل عليها نواب كل لائحة، اللائحة التي تتضمن أقوى متوسط يعود إليها المقعد الباقي هكذا في المثال السابق نتضح منح بإتباع المقعد الأول الباقي للائحة أ، ثم ب ثم ج مع حسبان في كل مرة المتوسط الحاصل: النتائج هي كالتالي:

أ لها مقعدان	2700 صوت	متوسط 13500
ب لها مقعدان	23000 صوت	متوسط 11500
ج لها مقعد واحد	15000 صوت	متوسط 15000
د لها مقعد واحد	7600 صوت	متوسط 7600
هـ لها مقعد واحد	7400 صوت	متوسط 7400

تتميز اللائحة ج بأقوى متوسط فيعود إليها المقعد الثالث. بالنسبة للمقعد الرابع نبدأ من جديد: طبعا نحصل على نفس النتائج أ، ب، د، هـ. وحدها اللائحة ج لها مقعدان لخمسة عشرة ألف صوت أي متوسط 15000 اللائحة تتميز بأقوى متوسط فيعد إليها إذن المقعد الرابع، نعاود الكرة لمنح المقعد الخامس والائحة ب هي التي تكسبه، نرى أن النتائج هي جد مختلفة عن نتائج منظومة البقايا الكبرى هذه الأخيرة تفيد اللوائح الصغيرة أما منظومة المتوسط الأقوى تفيد الكبيرة.

اللوائح	عدد الأصوات	عدد المقاعد موزعة حسب البقا	عدد المقاعد موزعة حسب المت
أ	27000	2	2
ب	23000	1	2
ج	15000	1	1
د	7600	1	–

هـ	7400	–	–

القانون البلجيكي لعام 1989 الذي يطبق نظام المتوسط الأقوى، ينظم حساب المقاعد على نحو مختلف فقد اعتنقت طريقة الرياضي هوندت التي تسمح بعملية واحدة بإيجاد العدد الإجمالي للمقاعد العائدة للائحة (مقاعد الحاصل و مقاعد الباقي) يقسم أولا رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة تتابعيا على 1، 2، 3، 4، 5، 6...إلخ حتى انتهاء عدد اللوائح في مثالنا السابق نحصل

	لائحة أ	لائحة ب	لائحة ج	لائحة د	لائحة هـ
مقسمة على 1	27000	23000	15000	7600	7400
مقسمة على 2	13500	11500	7500	3800	3700
مقسمة على 3	9000	7666	5000	2533	2466
مقسمة على 4	6750	5750	3750	1900	1850
مقسمة على 5	5400	4600	3000	1520	1480

ثم توضع الحواصل حسب التدرج التنازلي تبعا لعدد المقاعد الشاغرة ، الرقم الأخير يسمى القاسم المشترك 27000، 23000، 15000، 13500، 11500. فيعود لكل لائحة عدد من المقاعد موازي لعدد القواسم المشتركة التي يتضمنها رقمها.

اللائحة أ =11500/27000=مقعدين.

اللائحة ب =11500/23000=مقعدين.

اللائحة ج =11500/15000=مقعدا واحدا.

1- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، المرجع السابق، ص 234.
2 ـ المرجع السابق،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 82.

الفرع الثاني: نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل

يعتبر هذا النظام من بين الأنظمة الأكثر جاذبية استعملته، ايرلندا مند العام 1921 ويستعمل كذلك في استراليا لانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وقد وضع توماس هار في القرن التاسع عشر المبادئ الأساسية لهذا النظام.[1]

ويستعمل هذا النظام في دوائر متعددة المقاعد، حيث يصنف الناخبون أسماء المرشحين وفقاً لتفضيلاتهم،وفي هذا النظام لا يطلب من الناخبين المفاضلة بين جميع المرشحين إذ يمكن أن يفضلوا و يختاروا مرشح واحد فقط.

و وفق هذا النظام يعلن فائزا كل مترشح يتجاوز عدد الأصوات التي حصل عليها المعامل الانتخابي. والمعامل الانتخابي حسب هذه الطريقة يساوي عدد الأصوات المعبر عنها تقسيم عدد المقاعد المخصصة للدائرة زائد واحد ، ثم يضاف إلى هذه النتيجة واحد. ويمكن التعبير عنه كما يلي:[2]

$$\text{الحاصل الانتخابي} = \frac{\text{عدد الأصوات} + 1}{\text{عدد المقاعد} + 1}$$

لنفترض مثلاً أن دائرة انتخابية بها 100ناخب ويتنافس فيها أربعة مترشحون على المقاعد الثلاثة المخصصة لهذه الدائرة. وبعد الاقتراع وعملية الفرز كانت النتائج كما يلي: حصل المترشح (أ) على 33 صوت، (ب) على 24 صوت بينما حصل المتشح (ج) على 23 صوت، المتشح (د) حصل على 20 صوت.

إن المعامل الانتخابي في هذه الحالة يساوي (100/4)+1= 24 ، وبالتالي فالمترشح الذي ينال عدد من الأصوات أكبر أو تساوي المعامل الانتخابي يعتبر فائزاً ، ووفقا ، لذلك فإن المتشح(أ) يصبح فائزاً.

ففي الـ33 صوت التي حصل عليها المتشح الفائز كانت الفضليات الثانية موزعة على باقي المرشحين كما يلي: المتشح (ب) 20 صوت والمرشح (ج)7 أصوات بينما حصل (د) على6أصوات .

إن الاصوات السبعة الزائدة عند أسود توزع بين المرشحين الاخرين وفقا لنسبة الافضليات الثانية.

وإذا اضفنا هذه الأصوات التفضيلية الى الأصوات التي حصل عليها كل مرشح نحصل على النتيجة التالية:

المرشح(ب): 24+04= 28 صوتا

المرشح(ج): 23+02= 25 صوتا

المرشح(د): 20+01= 21 صوتا

وبموجب هذا التوزيع للأصوات التفضيلية يفوز المتشح (ب) لأن عدد أصواته أكثر من المعامل الانتخابي. ولما لم يبلغ عدد أصوات المرشحان المتبقيان المعامل الانتخابي نعيد توزيع الأصوات المتبقية للمرشح الفائز وفقا لنسب الفضليات الثانية كما بينا سابقاً وإذا، لم تكن كافية يقصى المرشح الأخير وتوزع، أصواته على المرشحين المتبقين، وهكذا دواليك حتى يتم توزيع جميع المقاعد المتبقية.

إن توزيع المقاعد بهذه الطريقة– نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل يؤدي إلى تمثيل نسبي للتشكيلات السياسية المشاركة بما يتماشى وقوتها الحقيقية، و يسمح للناخب باختيار المرشحين المفضلين بالنسبة له من بين القوائم المشاركة. كما يساعد على التقارب بين مختلف الأحزاب السياسية، ويمنح فرصة أكبر للمترشللمرشحينقلين للفوز بسبب منح الناخب المفاضلة الحرة بين هؤلاء المرشحين دون أن يكونوا ملزمين بالمفاضلة بين القوائم.

أما الانتقادات الموجهة لهذا النظام فهي نفسها التي توجه لنظام التمثيل النسبي، إضافة إلى الانتقاد الرئيسي والمتمثل في كون هذا النظام يتميز بصعوبة كبيرة في التطبيق، ويتطلب درجة معينة من معرفة القراءة والكتابة والحساب. كما انه نظام يزيد من قوة الأقليات الصغيرة ويزيد من الضغوط المفروضة على الأحزاب السياسية خاصة وان التنافس قد يكون بين مرشحي الحزب الواحد مما قد يؤدي إلى تمزقه داخليا.[1]

1- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، المرجع السابق، ص 238.

المطلب الثالث: الأنظمة المختلطة

الفرع الأول: نظام العضوية المختلطة

يتم توزيع المقاعد النسبية في ضل هذا النظام ،للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الإنتخابية أحادية التمثيل والمنتخبة ،بموجب أحد نظم الأغلبية أو أحد النظم الأخرى ،التي يتركب منها النظام المختلط،وعلى سبيل المثال ،فلو فاز حزب ما بنسبته 10 بالمئة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية،

في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من تلك المخصصة للإنتخاب في الدوائر الإنتخابية بموجب النظام الآخر ،فسيعطي ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للإنتخاب النسبي بما يكفل له الحصول على 10 بالمئة من مقاعد الهيئة التشريعية المنتخبة ،وقد يطبق هدا النظام من خلال إعطاء الناخبين إمكانيتين للخيار،أو من خلال إعطائهم خيارا واحدا يتمثل في الإقتراع لصالح المرشحين في دوائرهم الإنتخابية التي يحصل عليها كل حزب من خلال تجميع أصوات مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية .

يمكن نظام العضوية المختلطة أن يحقق ذات المستويات من النسبية في نتائج الانتخابات كتلك الناتجة عن نظام القائمة النسبية ،وبذلك فه و يشترك معه في كثير من مزاياه ومساوئه ،إلا انه غالبا ما يفضل نظام القائمة النسبية على نظام العضوية المختلطة لكون هذا الأخير يحفز على ما يسمى بالإقتراع الاستراتيجي وما ينتج عنه من سلوكيات مشبوهة .1

الفرع الثاني :النظام المتوازي

تستعمل الأنظمة المتوازية ،كلا من النظامين النسبي ونظام الإقتراع الاكثري ،وتسعى الدول من خلال تبني كل من النظامين إلى تلافي سيئات كل منهما وتعويض عدم التناسب الذي قد ينشأ في حال إعتماد أحد النظامين بمفرده ،وقد أعتمد نظام التوازي بشكل واسع

1-المرجع السابق، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ص 127.

في الديمقراطيات الجديدة في إفريقي والولايات السوفيتية السابقة وتستعمل أيضا في أكثر من 20 دولة منها الكامرون .كرواتيا .غواتيمالا .غينيا .اليابان .كوريا الجنوبية .النيجر .روسيا .سيشيل ففي الصومال ،ألبانيا ،أرمينيا ،أذربيجان جورجيا .ينتخب قسم من النواب وفقا لنظام الدائرة الفردية.

بينما تستعمل ليتوانيا نظام الدورتين لانتخاب عدد أعضاء المجلس النيابي وينتخب الباقي وفقا للنظام النسبي ،وفي بعض الدول تتفاوت عدد المقاعد المنتخبة على أساس النظام النسبي مع عدد تلك المنتخبة على أساس النظام الأكثري أما في اندور وروسيا ينتخب نصف عدد أعضاء البرلمان وفقا للنسبية والنصف الأخر وفقا للأغلبية .1

المطلب الرابع: الأنظمة الانتخابية الأخرى

الفرع الأول: نظام الصوت الوحيد غير المتحول

في هذا النظام يكون لكل ناخب صوت واحد في دائرة إنتخابية متعددة التمثيل بحيث لا يحق للناخب أن يصوت لأكثر من مرشح واحد ويفوز من ينال العدد الأعلى من الأصوات. ويستعمل هدا النظام في الانتخابات البرلمانية في الأردن وكذا ينتخب 161 مقعدا في البرلمان التايواني على أساس هدا النظام وقد طبق في اليابان منذ العام 1948،وحتى العام 1993.

إن أهم محاسن هذا النظام أنه قادر على تسهيل تمثيل الأقلية ،وقد أستخدم هذا النظام في الأردن،وساهم في وصول عدد كبير منت المرشحين غير الموالين للنظام الملكي ،ويشجع هذا النظام في أن تنتظم الأطراف وتتقيد بتوجيهات قيادتها،وعلى مدى خمسة وأربعين سنة من تجلي هذا النظام في اليابان ،فقد أوصل (إلى حزب متين واحد)ونظام مهيمن ، وأيضا من حسنات هذا النظام أنه سهل الإستعمال وسهل الإحتساب .

غير أن هذا النظام مازال غير قادر على ضمان التناسب بين النتائج البرلمانية العامة وحجم الاقتراع ،فالأطراف الصغيرة التي لا تتجاوز نسبته 10 بالمئة ،فإن أصواتها تفرق على عدة دوائر وقد لا تفوز بأي مقعد بينما قد تفوز أطراف كبيرة بأغلبية المقاعد النيابية

1- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي** ، المرجع السابق، ص 234.

فمثلا في انتخابات العام 1980.ربح الديمقراطيون الأحرار 55بالمئة من المقاعد ،مع أنهم حصلوا على 48 بالمئة من الأصوات.[1]

الفرع الثاني: نظام الصوت المحدود ونظام بوردا

يمكن إعتبار نظام الصوت المحدود على أنه أحد نظم الاغلبية المستخدم في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ،كما في نظام الصوت الواحد غير المتحول ،إلا انه في ضل هذا النظام ،يملك الناخب أكثر من صوت واحد ولكن بعدد يقل عن عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية، ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ضل نظام الصوت الواحد غير المتحول، حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات .

ويستخدم هذا النظام لتنظيم الانتخابات المحلية ،إلا أن استخدامه على المستوى الوطني ينحصر في كل من جبل طارق واسبانيا،حيث يستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ الاسباني منذ عام 1988 وحتى الآن ويعتبر هذا النظام بسيطا بالنسبة للناخبين كما وانه لا يتطلب عملية معقدة لفرز الأصوات ،إلا أنه يميل عادة لإفراز نتائج اقل نسبية من تلك الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول.

النوع الأخير من نظم الانتخابات هو نظام بوردا المعدل والمستخدم في ناورو، فقط وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة. وهو نظام تفضيلي، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب، الأفضلية كما هو الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل . ويمكن استخدامه في دوائر أحادية التمثيل أو دوائر متعددة التمثيل على حد سواء. وفي ظل هذا، النظام على العكس من نظام الصوت البديل، هناك عملية عد واحدة، حيث يتم احتساب الفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد. وبموجب النظام المستخدم في، ناورو تعطى الأفضلية الأولى القيمة، واحد بينما تعطى الأفضلية الثانية قيمة تساوي، النصف والثالثة قيمة تساوي الثلث وهكذا. ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح حسب الفضليات التي حصل عليها من أصوات، الناخبين ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع.

1- عبدو سعد وأخرون،**النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**، المرجع السابق، ص .1287

الفصل الثاني أثر النظم الانتخابية على التمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية

سنتناول في هذا الفصل مبحثان، الأول تحت عنوان (استقراء نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر (من 1997 إلى 2012)) ويندرج تحت هذا المبحث أربعة مطالب(الأول بعنوان تشريعيات 1997 والثاني تشريعيات 2002 والثالث تشريعيات 2007 والرابع تشريعيات 2012).

أما المبحث الثاني سنتناول فيه نموذج تطبيقي (تشريعيات ورقلة 2012)، الذي يتضمن ثلاث مطالب (الأول بعنوان تطبيق نظام القائمة النسبية و الثاني بعنوان تطبيق نظام الكتلة الحزبية ونظام الصوت الواحد المتحول أما المطلب الثالث يحمل عنوان انعكاسات نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية على التمثيل في المجلس الشعبي الوطني).

المبحث الأول: استقراء نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر من 1997الى 2012

المطب الأول: تشريعيات 1997

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج تشريعيات 1997 ثم نقوم باستقرائها من خلال النتائج المقدمة.

الجدول رقم 1:الخاص بتشكيلة المجلس الشعبي الوطني(1997) في الجزائر

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69
جبهة التحرير الوطني	64
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	19
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	19
الأحرار	11
حزب العمال	04
الحزب الجمهوري التقدمي	03
الاتحاد من اجل الديمقراطية والحريات	01

يتبع

الحزب الاجتماعي الليبرالي	01
المجموع	380

لمصدر :سويقات عبد الرزاق ،**إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر**،مذكرةماجستير،جامعةمنتوري ،قسنطينة ،2009،ص143.

نلاحظ من خلال استقرائنا لنتائج تشريعيات 1997 ،تقدم حزب التجمع الوطني الديمقراطي،على رأس القائمة وذلك بحصوله على أعلى نسبة في عدد المقاعد،حيث حصل على الأغلبية ودلك بفوزه ب 155 مقعد من ضمن 380 مقعد،والتمثيل المتوسط حصل عليه حزب حركة مجتمع السلم وحزب جبهة التحرير الوطني ،حيث حصل الأول على 69 مقعد، بينما حصل الثاني على 64 مقعدا وهما يأتيان في المرتبة الثانية والثالثة بعد حزب التجمع الوطني الديمقراطي ونجد التقارب في المقاعد لدى الأحزاب الثلاثة (حركة النهضة وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) بينما التمثيل الضعيف كان لدى الاحزاب المتبقية وذالك من(1الى 4 مقاعد)

"سمح نظام التمثيل النسبي في هذه الانتخابات برسم معالم الخارطة السياسية حيث برزت فيه ما يلي :[1]

حصول جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي على موقع الريادة في التمثيل في المجلس الشعبي الوطني، منذ اعتماد نظام التمثيل النسبي في 1997 حيث حصل على 219 مقعدا (64مقعدا لجبهة التحرير الوطني و155مقعدا للتجمع الوطني الديمقراطي).

كذالك مع بداية تطبيق نظام التمثيل النسبي تجلى تمثيل حركة مجتمع السلم وحركة النهضة في انتخابات 1997 بحصولها على 103 مقعد(منه 69 مقعد لحركة مجتمع السلم و34 لحركة النهضة).

ولقدأظهرت نتائج انتخابات 1997 حصول الأحزابالأخرى على 42مقعد موزعة بين جبهة القوى الاشتراكية ب19 مقعدا و التجمع من اجل الثقافة

1-لرقم رشيد,**النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 106 .

والديمقراطية الذي حصل على19مقعدكذالكحزب العمال حصل على 4مقاعد.

كما ساعد نظام التمثيل النسبي تمثيل الأحرارفي انتخابات 1997 حيث حصلوا على 11 مقعدا من مجموع 380، كما ساعد النظام وصول الأحزاب الصغيرة إلى المجلس الشعبي الوطني حيث حصلت هذه الأحزاب على 5 مقاعد.

المطلب الثاني: تشريعيات 2002

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج تشريعيات 2002ثم نقوم باستقراء النتائج المقدمة:

الجدول رقم 2:الخص بتشكيلة المجلس الشعبي الوطني (2002)،في الجزائر

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	199
التجمع الوطني الديمقراطي	47
حركة الإصلاح الوطني	43
حركة مجتمع السلم	38
المرشحونالأحرار	30
حزب العمال	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	08
حركة النهضة	01
حزب التجديد الجزائري	01
حركة الوفاق الوطني	01
المجموع	389

المصدر :أحمد الديينوآخرون،**الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربي**ة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2009.ص364.

نلاحظ من خلال استقراء نتائج تشريعيات 2002 ،هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على المقاعد،وذلك بحصوله على الأغلبية الكبيرة لعدد المقاعد حيث أن هناك فارق كبير بينه وبين الأحزابالأخرى في عدد المقاعد ،وذلك بحصوله على 199 مقعد من أصل 389 .

كما نلاحظ كذلك من خلال النتائج التقارب في عدد المقاعد بين حزب جبهة التحرير الوطني وحركة الإصلاح ،وذلك بحصول الأول على 47 مقعد والثاني على 43 مقعد ،مع وجود فارق بسيط فقط وهو 4 مقاعد ،وهما يحتلان موقع الريادة

بعد حزب جبهة التحرير الوطني ،كما نجد التقارب كذلك بين حزب حركة مجتمع السلم والمرشحون الأحرار ،حيث حصل الأول على 38 مقعد وحصل الأحرار على 30 مقعد ،بينما نجد الضعف الكبير في التمثيل للأحزاب الأخربنسب ضئيلة جدا .

ما يمكن استنتاجه هو انه هناك تمثيل لجميع الأحزاب داخل المجلس الشعبي الوطني لكن التمثيل الكبير برز على مستوى الأحزاب الكبيرة وهذا راجع لهيمنتها على الساحة السياسية .

المطلب الثالث :تشريعيات 2007

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج تشريعيات 2007ثم نقوم باستقراء النتائج المقدمة

الجدول رقم 3:الخاص تشكيلة المجلس الشعبي الوطني (2007)،في الجزائر

الحزب	عدد الأصوات	النسبة ب %	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1.315.686	22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591.310	10.33	61
حركة مجتمع السلم	552.104	9.64	52
الأحرار	562.986	9.83	33
حزب العمال	291.312	5.90	26
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192.940	3.36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239.563	4.18	13
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	114.767	2.0	7
حركة النهضة	194.067	3.39	5
التحالف الوطني الجمهوري ا	126.444	2.21	4

يتبع

حركة الوفاق الوطني	122.501	2.14	4
حزب التجديد الجزائري	103.328	1.80	4
حركة الإصلاح الوطني	144.880	2.53	3
حركةالانفتاح	143.936	2.51	3
الجبهة الوطنية للاحرار من أجل الوئام	112.321	1.96	3
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119.353	2.08	2
الحركة الوطنية للأمل	99.169	1.73	2
التجمعالوطني الجمهوري	84.384	1.47	2
التجمع الجزائري	100.079	1.75	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.865	1.38	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51.219	0.98	1
الحزب الجمهوري التقدمي	81.46	1.43	0
حزب العمال الاشتراكي	42.753	0.75	0
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119.353	2.08	2
المجموع	5.726.087	100	389

المصد ر :أحمد الديين واخرون ،الانتخابات الديمقراطية ووافع الانتخابات في الأقطار العربية ،المرجع السابق.ص،102،103.

نلاحظ من خلال استقرائنا لنتائج تشريعيات 2007،تصدر حزب جبهة التحرير الوطني وحصوله على 136 مقعد ،وبروزه في موقع الريادة من جديد رغم خسارته 63 مقعد مقارنة بنتائج 2002.

هذا التقهقر في مكانة الحزب (جبهة التحرير الوطني) بخسارته 63 مقعد ،اغترف منه التجمع الوطني الديمقراطي15 مقعد وحركة مجتمع السلم 14 مقعد.[1]

نلاحظ من خلال هذه النتائج أيضا زيادة في عدد المقاعد في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبقاءه في المرتبة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني والزيادة في عددالمقاعد كذالك بالنسبة لحركة مجتمع السلم وتصدره المرتبة الثالثة بعد ما كان في المرتبة الرابعة مقارنة بنتائج سنة 2002 ،والتراجع المفاجئ لحركة الإصلاح الوطني وذالك بخسارته 40 مقعدامرة واحدة مع بقاء نفس المكانة للمرشحين الأحرار تقريبا وحصوله على 3مقاعد زائدة ،والزيادة كذالك بالنسبة لحزب العمال بحصوله على 26مقعدا بعدما كان حاصلا على 20 مقعدا فقط ، كما شملت الحظوظ كذالك في ارتفاع عدد مقاعد أحزابأخرى وهي (حركة النهضة وحزب التجديد الجزائري وحركة الوفاق الوطني).

والشيء البارز في هذه التشريعيات هو ظهور أحزاب جديدة وحصولها على مقاعدفي البرلمان كحركة الإصلاح وحركة الانفتاح وعهد 54 والحركة الوطنية للأمل ....الخ.ماعدا الحزب الجمهوري التقدمي وحزب العمال الاشتراكي اللذان لم يكن لهما حظوظ في التمثيل.

"مايمكن استخلاصه هو تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات الى36% مقارنة بانتخابات سنة 2002التي بلغت نسبة المشاركة فيها46%رغم الرقم القياسي من حيث عدد المرشحين الذي تجاوز 12299 مرشحا يمثلون 24 حزبا في 1144 قائمة انتخابية وتقدم أحزاب التحالف الرئاسي ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم ما أهله لتشكيل الحكومة بما يعني اتجاهات الحكم ستظل كما هي من دون تغيير كبير"[2]

1- أحمد الديين واخرون ،**الانتخابات الديمقراطية ووافع الانتخابات في الأقطار العربية**،المرجع السابق.ص175.

2-مصطفى بلعور، **الانتخابات التشريعية في الجزائر 1999-2007إستمرارية ام حل للازمة**،مجلة السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،عددخاص،أفريل2011،ص-175.

المطلب الرابع :تشريعيات 2012

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج تشريعيات 2012 ثم نقوم باستقراء النتائج المقدمة.

الجدول رقم 4:الخاص بتشكيلة المجلس الشعبي الوطني (2012)،في الجزائر

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	220
التجمع الوطني الديمقراطي	68
تكتل الجزائر الخضراء	48
جبهة القوى الاشتراكية	21
حزب العمال	20
الأحرار	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	09
جبهة العدالة والتنمية	07
الحركة الشعبية الجزائرية	06
حزب الفجر الجديد	05
جبهة التغيير	04
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	04
التجمع الجزائري	04
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	03
عهد54	03
إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	03
التحالف الوطني الجمهوري	03
جبهة المستقبل	02
الحركة الوطنية للأمل	02
التجمع الوطني الجمهوري	02
حركة المواطنينالأحرار	02
حزب النور الجزائري	02
حزب الكرامة	01
حزب التجديد الجزائري	01
حركة الانفتاح	01
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	01

يتبع

الجبهة الوطنية الديمقراطية	01

المصدر :إعلان المجلس الدستوري ،الجريدة الرسمية ،عدد2012/49

نلاحظ من خلال تشريعيات 2012 حفاظ حزب جبهة التحرير على مرتبته الأولى وارتفاع كبير جدا له في عدد المقاعد يقدر ب 84 مقعد ،كما ارتفعت حصة التجمع الوطني الديمقراطي في عدد المقاعد ،حيث حصل على 68 مقعد أي ارتفعت حصته ب 8 مقاعد مقارنة بتشريعيات 2007.

كما نلاحظ كذلك انخفاض في عدد المقاعد بالنسبة لحزب العمال حيث حصل على 20 مقعد في 2012 بينما في 2007 حصل على 26 مقعد .كما أن الحصة الكبيرة في عدد المقاعد حصل عليها كذلك تكتل الجزائر الخضراء ،حيث تقدر حصته ب 48 مقعد ،والتقارب في عدد المقاعد حصل عليه حزب جبهة القوى الاشتراكية والقوائم الحرة،أما باقي الأحزاب فقد كانت نسبة التمثيل لديها ضعيفة جدا حيث كان عدد المقاعد المحصل عليها (من مقعد إلى أربعة مقاعد).

من خلال النتائج السابقة نخلص إلى أن الأحزاب التي احتلت مواقع الريادة في التمثيل هي :

حزب جبهة التحرير الوطني، والذي أتى في المرتبة الأولى،بعدد 220 مقعد،وكذا حليفه ،حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أتى ثانيا في سلم القائمة بعدد 68 مقعد ،كذلك تكتل الجزائر الخضراء المتكون من ثلاثة أحزاب،(حركة مجتمع السلم ،حركة النهضة ،حركة الإصلاح الوطني) وتعتبر حركة مجتمع السلم عموده الفقري[1] ،تحصل على المركز الثالث بعدد 48 مقعد . كذلك حزب جبهة القوى الاشتراكيةالذي تحصل على المرتبة الرابعة، بحصوله على 21 مقعد وكدا حزب العمال ،الذي أتى في المرتبة الخامسة بحصوله على 20 مقعد .

---

[1]-علي حسن الخولاني، الخريطة الحزبية الجزائرية بعد الانتخابات 2012-2013، 4/1/www.yemen-prees.comp3/5

المبحث الثاني:تطبيق الأنظمةالانتخابية على نتائج ولاية ورقلة (تشريعيات2012)

سنقدم في هذا المبحث نتائج تشريعيات ورقلة 2012 ونطبق عليها بعض الأنظمة الانتخابية محاولين بعد ذلك استخلاص واستنتاج الملاحظات من خلال هذه النتائج.

المطلب الأول:تطبيق نظام القائمة النسبية

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج تشريعيات 2012لولاية ورقلة ،ونقوم بعد ذلك بتطبيق نظام القائمة النسبية عليها ونرى ما هي النتائج المحصل عليها:

جدول رقم – 5 : يوضح نتائج تشريعات ورقلة (2012)

قائمة الأحزاب	عدد الأصوات المحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	10763
الجزائر الخضراء	10758
حزب الفجر الجديد	8516
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	7777
التجمع الوطني الديمقراطي	5525
حزب الكرامة	5274
الحركة الوطنية للأمل	5273

المصدر - مديرية التنظيم لولاية ورقلة مكتب حركة المنتخبين .

إن عدد القوائم المسجلة في الانتخابات التشريعية لولاية ورقلة هي 40 قائمة ،واستنادا لقانون الانتخابات 2012 ،قمنا بتسجيل القوائم التي تحصلت على أكثر من 5% من عدد الأصوات المعبر عنها فقط، أما الأحزاب الأخرى فلم تؤخذ في الحسبان ،لأنها لم تتحصل على5%من عدد الأصوات المعبر عنها، حيث أن عدد الأصوات المعبر عنها هي 104834 ومن خلال الجدول أعلاه نقوم بتوزيع المقاعد السبعة على هذه الأحزاب السبعة بإتباع الخطوات التالية :

- نقوم أولا بحساب المعامل الانتخابي

إن المعامل الانتخابي الذي يؤخذ في الحسبان في توزيع المقاعد المطلوب شغلها هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها منقوصة منه عند الاقتضاء الأصوات التي

حصلت عليها القوائم التي يصل عدد اصواتها5%من الأصوات المعبر عنها. 1

-عدد الأصوات المعبر عنها هو 104834.

-نسبة 5%من الأصوات المعبر عنها هي 5241.

أي أن الأحزاب التي تحصلت على 5241صوت فما اقل لا تؤخذ في الحسبان ،وهذا استنادا لما نص عليه المشرع الجزائري.

- عدد أصوات القوائم التي لم تحصل على 5%هو 50948 وبالتالي يصبح المعامل الانتخابي = 104834-50945 = 7689.

7

وبالتالي يصبح المعامل الانتخابي يساوي 7689بعد حساب المعامل الانتخابي يحصل كل حزب على المقاعد بعدد مرات حصوله على المعامل الانتخابي وبالتالي تصبح النتائج كالآتي:

قائمة الأحزاب	عدد الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد	عدد الأصوات المحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	10763	1	3065
الجزائر الخضراء	10758	1	3060
حزب الفجر الجديد	8516	1	818
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	7777	1	79
التجمع الوطني الديمقراطي	5525	/	5525
حزب الكرامة	5274	/	5274
الحركة الوطنية للأمل	5273	/	5273

نلاحظ من خلال النتائج أن هناك 3مقاعد شاغرة لم تمنح لأي حزب، وبالتالي نعتمد في توزيعها على طريقة الباقي الأكبر عند ترتيب البواقي من

1-قسم الدراسات الانتخابية والقانونية ، **قوانين الانتخاب في الدول العربية**، مركز بيروت للابحاث والمعلومات ، لبنان، ص 82 .

الأكبر إلى الأصغر نحصل على ما يلي :
-حزب الكرامة (5274) يمنح له المقعد الثاني
-الحركة الوطنية للأمل (5273)يمنح له المقعد الثالث
-وبالتالي تصبح النتائج كالتالي:

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	1
الجزائر الخضراء	1
حزب الفجر الجديد	1
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1
التجمع الوطني الديمقراطي	1
حزب الكرامة	1
الحركة الوطنية للأمل	1

بعد التطرق إلى طريقة حساب بناءا على النظام المعمول به في الجزائر (القائمة النسبية)سنحاول أن نسقط نفس النتائج المحصل عليها على أنظمة انتخابية أخرى.

المطلب الثاني :تطبيق نظام الكتلة الحزبية ونظام الحزب الواحد المتحول

نبين من خلال هذا المطلب كذلك نتائج تشريعيات ورقلة 2012 ونقوم بعد ذلك بتطبيق نظام الكتلة الحزبية ونظام الصوت الواحد المتحول ونرى ماهي النتائج المحصل عليها

الفرع الأول:تطبيق نظام الكتلة الحزبية

قائمة الأحزاب	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
حزب جبهة التحرير الوطني	10763	19.97
الجزائر الخضراء	10758	19.96
حزب الفجر الجديد	8516	15.80

الحزب الوطني للتضامن والتنمية	7777	14.43
التجمع الوطني الديمقراطي	5525	10.25
حزب الكرامة	5274	9.78
الحركة الوطنية للأمل	5273	9.78

كما ذكرنا سابقا في المطلب الأول من المبحث الثاني للفصل الأول أن نظام الكتلة يكون في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ،حيث أن الناخب يمتلك صوتا واحدا يمارسه للاختيار بين القوائم الحزبية للمرشحين ،وتفوز القائمة أو الحزب المتحصل على أكبر عدد من الأصوات

عند تطبيق نظام الكتلة الحزبية على مثالنا هذا تصبح النتائج كالتالي

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	7
الجزائر الخضراء	0
حزب الفجر الجديد	0
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	0
التجمع الوطني الديمقراطي	0
حزب الكرامة	0
الحركة الوطنية للأمل	0

نلاحظ من خلال النتائج المقدمة فوز حزب جبهة التحرير الوطني بجميع المقاعد لأنه حصل على أعلى نسبة من الأصوات مقارنة بالأحزابالأخرى وبالتالي تكون حصته هي 7 مقاعد.

الفرع الثاني :تطبيق نظام الصوت الواحد المتحول

كما ذكرنا سابقا في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول أن نظام الصوت الواحد المتحول يكون في دوائر متعددة التمثيل، حيث أن الناخبون يقومون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراعبالتسلسل حسب الأفضلية ،وبعد الانتهاء من فرز الأفضليات ،يتم تحديد الأصوات عملا بحصة دروب ودلك لتحديد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد وفي ما يلي سنوضح كيفية الحساب

$$\text{الحصة} = \frac{\text{عدد الأصوات الصالحة}}{\text{عدد المقاعد}+1}+1$$

قائمة الأحزاب	عدد الأصوات المتحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	10763
الجزائر الخضراء	10758
حزب الفجر الجديد	8516
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	7777
التجمع الوطني الديمقراطي	5525
حزب الكرامة	5274
الحركة الوطنية للأمل	5273
المجموع	53886

بافتراض أن الانتخابات تمت على أساس المفاضلة بين القوائم وحصلنا على النتائج كما هي مبينة في الجدول ،بحيث يصبح كل مرشح في القائمة يحصل على عدد الأفضليات بعدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة

مثال :حزب جبهة التحرير متكون من 7 أعضاء حيث أن كل عضو متحصل على 10763تفضيل ،كذلك الأمر بالنسبة للأحزابالأخرى

بعد ذلك نقوم بتحديد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد ودلك عملا بحصة دروب

$$\text{الحصة} = \frac{53886+1}{7+1} = 6736$$

حيث انه يلزم لفوز المرشح الحصول على 6736 صوت ،وفي مثالتا هذا نلاحظ إن الحاصلين على أغلبية الافضليات موجودون في حزب جبهةالتحرير الوطني و بالتالي هو الذي يحصل على جميع المقاعد.لانافظليات هذا الحزب تفوق افظلياتالأحزابالأخرىأي بحصول كل عضو من جبهة التحرير الوطني على 10763 صوت وهدا ما يجعل الحزب حاصل على كافة المقاعد المخصصة له .

المطلب الثالث:انعكاسات نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية على التمثيل داخل المجلس الشعبي الوطني .

كما لاحظنا من خلال نتائج التشريعيات الموضحة في الجداول (1.2.3.4) والأنظمة المطبقة على النتائج التشريعية لولاية ورقلة الموضحة في الجدول (5) ان التمثيل يختلف من نظام إلىآخر وان عملية التوزيع تختلف باختلاف النظام المعمول به ،لان تركيبة البرلمان تنتج عن النظام الانتخابي .[1]

عندما نم تطبيق نظام التمثيل النسبي على نتائج التشريعيات الموضحة في الجدول رأيناإن جميع الأحزاب كانت لها حظوظ في التمثيل في البرلمان (الحصول على مقاعد) .

"لان نظام التمثيل النسبي هو من اكثر الأنظمة الانتخابية تحقيقا للعدالة فهو يسمح للأحزاب المتعددة ولا سيما الصغيرة منها بالحصول على مقاعد في البرلمان فهو

يمثل جميع الاتجاهات السياسية لدولة في الدولة ويجعل لكل حزب نسبة من المقاعد تتناسب بما حصل عليه من أصوات انتخابية "[1].

ومن خلال تطبيقنالنظام الكتلة الحزبية وهو احد الأنظمة التعددية الأغلبية، لاحظنا كيف تغير النتائج جذريا وذلك بحصول حزب جبهة التحرير الوطني على جميع المقاعد ،كذالك هو الحال عند تطبيق نظام الصوت الواحد المتحول .

"عند تطبيق احد أنظمةالأغلبية سواء مطلقة أو نسبية تنعدم العدالة في توزيع المقاعد البرلمانية فالأغلبية المطلقة الحزب الذي يحصل على 51 %من الأصوات هوا الفائز بكافة المقاعدأما الحزب الآخر فلا تمثيلية له رغم حصوله على 49%أماالأغلبيةالنسبية فتنعدم العدالة كلية في توزيع المقاعد البرلمانية فالحزب الذي يملك الأغلبية النسبية سوف يحصل على جميع المقاعد [2]وهذا مالاحظناه في أمثلتنا السابقة .

---

1 - بلال أمين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة ، المرجع السابق،ص-109 .

2 - بلال أمين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة ، المرجع السابق،ص-107 .

الخاتمة

وفي الأخير نخلص إلى أن النظم الانتخابية المعمول بها تتعدد في الدول ، وتتغير منى وقت إلى آخر طبقا لظروف ومقتضيات العملية السياسية ،فالنظام الانتخابي إذا قواعد فنيته القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب ،وهو كذلك الطرق والأساليب المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين .

ومهما اختلفت النظم الانتخابية فإنها في الأخير تهدف إلى شيء واحد وهو ترجمة الأصوات إلى مقاعد في البرلمان ،أما مسألة انتقاء نظام انتخابي سواءا كان (نظام انتخابي بالأغلبية أو نظام التمثيل النسبي أو أحد الأنظمة المختلطة)،يجب أن تكون وفق عملية مدروسة ،فلبا يتحتم على دولة ما انتقاء نظام انتخابي معين ،فكل دولة يجب أن تراعي ظروفها ووضعها السياسي ،فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يسهم في إنجاح عملية التحول السياسي ،بالإضافة إلى الإسهام في رفع المشاركة الشعبية ،الأمر الذي يمهد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة العديد من الاحتياجات والتطلعات في الحاضر والمستقبل على حد سواء .

ولكي تصمم بنجاح ،يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من تعميق التفاهم والثقة ،ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب ، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني ،وفوق دلك كله بينة عامة المواطنين ولا يجوز أن يستند تصميم النظم الانتخابية إلى الواقع الآني فقط ،إنما يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم ،التي تنتج عن التغيرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية ،وذلك كي تسهم النظم الانتخابية في تطوير الديمقراطيات المستقرة بدلا من أن تتحول إلى حجر عثرة أمامها.

قائمة المراجع

الكتب

1-أحمد الديين وآخرون،الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2009.

2-بلال أمين زين الدين ، النظم الإنتخابية المعاصرة(دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي، مصر 2011.

3- بوشنافة شمسة ، النظم الإنتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسة و القانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، عدد خاص أفريل2011.

4-خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايتها، منشأة المعارف، الأسكندرية،1984.

5- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية ، International IDEA ،ط 2007.

6–د. سليمان صالح الغويل، الاستفتاء وأزمة الديمقراطية (دراسة قانونية سياسية مقارنة) ، منشورات قار يونس، بنغازي ليبيا ، 2003.

7-سويقات عبد الرزاق ،اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2009.

8-عبدو سعد- على مقلد - عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

9-علي حسن الخولاني، الخريطة الحزبية الجزائرية بعد الانتخابات 2012، 2013/4/1 www.yemen-prees.com.

10-قسم الدراسات الانتخابية والقانونية ، قوانين الانتخاب في الدول العربية، مركز بيروت للابحاث والمعلومات ، لبنان.2007.

11–لرقم رشيد,النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري،2011 .

12-محمد المجدوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و اهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2000.

13-محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، ط2 ، دار الفكر العربي مصر، 1994.

14-مصطفى بلعور ، الانتخابات التشريعية والرئاسية في الجزائر 1999- 2007 إستمرارية أم حل للازمة، دفاتر السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد خاص، أفريل 2011.

15– موريس دو فرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان، 1992.

الفهرس

مقدمة	
خطة البحث.....	ص3
.....الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للنظم الإنتخابية.	ص6
المبحث الاول:مفهوم النظم الانتخابية	ص6
المطلب الأول:تعريف النظم الانتخابية والأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي	ص6
الفرع الأول: تعريف النظم الانتخابية.....	ص7
الفرع الثاني: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي.....	ص8
أولا:مبدأ العدالة والمساواة	ص8
ثانيا:مبدأ التمثيل الحقيقي.....	ص9
المطلب الثاني:أهمية النظم الانتخابية	ص12
أولا:الأهمية السياسية.....	ص12
ثانيا:الأهمية الإدارية.....	ص14
ثالثا:الأهمية الإجتماعية.....	ص15
المطلب الثالث:العلاقة بين النظم الانتخابية والنظام الحزبي.....	ص16
المبحث الثاني:أنواع النظم الانتخابية	ص18
المطلب الأول:نظم التعددية الأغلبية.....	ص18
الفرع الأول:نظام الفائز الأول.....	ص19
الفرع الثاني:نظام الكتلة والكتلة الحزبية	ص20
الفرع الثالث:نظام الصوت البديل.....	ص21
الفرع الرابع:نظام الجولتين.....	ص22
المطلب الثاني:نظم التمثيل النسبي.....	ص23
الفرع الأول:نظام القائمة النسبية.....	ص23
الفرع الثاني:نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل.....	ص27
المطلب الثالث:الأنظمة المختلطة.....	ص29
الفرع الأول:نظام العضوية المختلطة.....	ص29
الفرع الثاني:النظام المتوازي.....	ص30
المطلب الرابع:الأنظمة الانتخابية الأخرى.....	ص31
الفرع الأول: نظام الصوت الوحيدغير المتحول.....	ص31
الفرع الثاني:نظام الصوت المحدود ونظام بوردا.....	ص31
الفصل الثاني:أثر النظم الانتخابية على التمثيلالحزبي في الهيئة التشريعية.....	ص33
المبحث الأول:إستقراء نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر من 1997 إلى 2012.....	ص33

المطلب الأول:تشريعيات 1997.....	ص33
المطلب الثاني: تشريعيات2002	ص35
المطلب الثالث: تشريعيات 2007.....	ص36
المطلب الرابع: تشريعيات2012	ص39
المبحث الثاني:تطبيق الأنظمة الانتخابية على نتائج ولاية ورقلة (تشريعيات 2012).....	ص41
المطلب الأول:تطبيق نظام القائمة النسبية.....	ص41
المطلب الثاني:تطبيق نظام الكتلة الحزبية ونظام الصوت الصوت المتحول.....	ص43
الفرع الأول: تطبيق نظام الكتلة الحزبية.....	ص44
الفرع الثاني:تطبيق نظام الصوت ونظام الصوت.....	ص45
المطلب الثالث:إنعكاسات نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية على التمثيل داخل المجلس الشعبي الوطني.....	ص46
الخاتمة.....	ص48
قائمة المراجع	
قائمة الجداول	